



أمهات أمام أبواب السجن

تقرير حقوقي صادر عن
رابطة أمهات المختطفين

المحتوي

2	المحتوي
3	رابطة امهات المختطفين
4	نبذة تعريفية مختصرة عن الجمهورية اليمنية
5	خلفية عن الوضع في اليمن
6	الملخص التنفيذي
7	منهجية التقرير
8	الاعتقالات التعسفية
12	الاخفاء القسري
15	التعذيب في السجون والمعتقلات
19	حالات القتل العمد تحت التعذيب
22	قتل المعتقلين والمخفيين عمدا باستخدامهم كدروع بشرية
24	السجون والمعتقلات الرسمية وغير الرسمية
26	الفدية المالية
28	الانتهاكات التي تعرضت لها فعاليات رابطة امهات المختطفين
33	التوصيات



رَابِطَةُ أُمَّهَاتِ الْمُخْتَطَفِينَ

هنا قلوب الأمهات التي تؤمن بالحب وتصنع السلام..

بدأ نشاط رابطة أمهات المختطفين في منتصف ابريل من العام 2016 من على أبواب السجون بعد تعارف دارين أمهات وزوجات وبنات المعتقلين ؛ مطالبات بإطلاق سراح ذويهن من سجون جماعة الحوثي وصالح المسلحة، والتي يقبع خلف قضبانها آلاف المعتقلين في مختلف المحافظات التابعة لسيطرتهم، ولم توجه لهم تهمة قانونية، ولم تكن إجراءات ضبطهم وفق النظام بل تم اقتيادهم من قبل مسلحي الجماعة من منازلهم ومساجدهم ومدارسهم وجامعاتهم ومقار أعمالهم تحت مرأى ومسمع أهاليهم وزملائهم. فيما لا يزال جزء من المعتقلين مخفياً بشكل قسري حتى اليوم لم تعرف أمهاتهم ولا أقاربهم أماكن احتجازهم، ولم يستطيعوا الحصول على أدنى حقوقهم وهو الاطمئنان على سلامتهم وعلى حياتهم، بل توفي العشرات منهم تحت التعذيب. وإزاء ما تعرضت له الأمهات من اعتداءات جسدية ولفظية وتعرضهن للابتزاز المالي والنفسي أمام أبواب السجون انبثقت فكرة تكوين الرابطة لتجعل من الأمهات قوة جديدة تسعى بشجاعة وتفانٍ تتقنهما إرادة الأمهات، المهورة بالحب والعطاء، إلى:

- * إطلاق سراح المعتقلين والمخفيين قسراً وضمان سلامتهم ومتابعة أوضاعهم في السجون.
 - * التخفيف من معاناة أمهات المختطفين وذويهم من خلال التوعية والدعم النفسي وتقديم المساعدات.
 - * التعريف بمعاناة المعتقلين والإسهام في إيصالها للعالم عبر وسائل الإعلام المختلفة .
 - * رصد وتوثيق الانتهاكات بحق المعتقلين وذويهم.
 - * المطالبة بتقديم المتسببين في الانتهاكات للعدالة وتعويض المعتقلين وذويهم.
- فأقامت رابطة أمهات المختطفين لتحقيق ذلك العديد من الأنشطة والفعاليات والتقت بشخصيات اعتبارية محلية ودولية وعلى رأسها الأستاذ إسماعيل ولد الشيخ أحمد مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن.
- وفي ظل مساحة من الحرية ضيقة جداً وتغييب واضح ومتعمد لكثير من المنظمات الحقوقية التي تكشف الانتهاكات في حق المعتقلين والمخفيين قسراً تتلمس الامهات لوحيدهن طريقاً لحرية أبنائهن وسلامتهم ويتحملن كل الصعاب أسوأها استخدام حياة وحرية أبنائهن المعتقلين والمخفيين ورقة ابتزاز سياسي لا تحترم الإنسانية ولا تلتزم القانون أمام صمت وضعف تعاطي المؤسسات والمنظمات الدولية المخولة بحماية حقوق الإنسان.

تطمح رابطة أمهات المختطفين إلى رؤية اليمن ينعم بالعدالة حيث تحترم إنسانية الإنسان وتحفظ حرته وكرامته وحياته بحماية قانونية وتنفيذية.

كما تمضي الرابطة بمثابرة نحو عالم خالٍ من هذه الجريمة البشعة والقاسية، جريمة الاختطاف، في مجتمعات تقدر الإنسان وتحمي حقوقه. لكل أمهات العالم السكينة ولأبنائهن الأمان.



نبذة تعريفية
مختصرة عن

الجمهورية اليمنية



الجمهورية اليمنية إحدى الدول العربية والإسلامية الواقعة في الجنوب الغربي من قارة آسيا -جنوب الجزيرة العربية - يحدها من الشرق سلطنة عمان ومن الغرب البحر الأحمر ومن الشمال المملكة العربية السعودية ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن , تشرف على مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي عبر خليج عدن , وتقع على خط عرض 15.0° شمال وخط طول 48.0° شرق

يبلغ عدد سكانها (26.687.000) نسمة حسب إحصائيات تعداد السكان لعام 2015م.

تبلغ مساحتها (555) خمسمائة وخمسة وخمسون ألف كيلو متر مربع , تشتهر بتضاريسها وسهولها الساحلية الطويلة التي تبلغ (2000) كيلو متر يطل على كل من البحر الأحمر وخليج عدن ويمتد من الحدود العمانية باتجاه الغرب ويتغير باتجاه الشمال حتى الحدود السعودية .

تقسيمها الإداري من (21) محافظة , ونظام الحكم نظام جمهوري تمثيلي ديمقراطي يكون فيه الرئيس رأس الدولة ورئيس الوزراء (الذي يعين من الرئيس) رئيسا للحكومة .

خلفية عن الوضع في اليمن

ديسمبر 2011م، وتم تسليم السلطة من الرئيس السابق لنائبه / عبدربه منصور هادي بموجب استفتاء شعبي لانتخابه رئيساً توافقياً في 21 / فبراير / 2012م، وتنفيذاً للمبادرة الخليجية عقد مؤتمر الحوار الوطني الذي ضم معظم المكونات السياسية والمستقلة في البلد وظل المؤتمر قرابة عشرة أشهر إلى أن تم إعلان وثيقة الحوار الوطني في 21 / يناير / 2014م، ومع أن جماعة الحوثي وحزب الرئيس السابق (حزب المؤتمر) كان لهما النسبة الأكبر من التمثيل في مؤتمر الحوار إلا أنهم انقلبوا على مخرجات مؤتمر الحوار باجتياحهم بالقوة المسلحة محافظة عمران في 7/7/2014م، ثم العاصمة صنعاء في 21 / سبتمبر / 2014م، واستولوا بقوة السلاح على جميع مؤسسات الدولة وقاموا بجملات اختطاف واعتقال واسعة لكل من يخالفهم الرأي أو عارض انقلابهم، ثم تلاقت الأحداث واجتاحوا بقية محافظات الجمهورية وفرض الإقامة الجبرية على الرئيس المنتخب بالتوافق / عبدربه منصور هادي، ثم ملاحقته وقصف محل إقامته في محافظة عدن بالطيران، عندها تدخلت دول ما سمي في حينه بالتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية في 26 / 3 / 2015م، ومن بعد هذا التاريخ ازدادت وتيرة الاختطافات والاعتقالات والإخفاء القسري لكل من خالفهم الرأي أو عارض انقلابهم بحجة ومبرر تأييد قوات التحالف وعاصفة الحزم.

انطلقت ثورة الشباب السلمية في 11 فبراير 2011م في اليمن ضمن ثورات الربيع العربي المطالبة بالتغيير السلمي، وكان وقودها شباب اليمن الذين خرجوا للساحات والميادين، يحدوهم الأمل في التغيير وإعادة رسم ملامح وطن يتنفسون فيه الكرامة والعدل والمساواة، غير أن النظام القائم في حينه قام بالاعتداء على الاعتصامات الشبابية السلمية، كان أهمها الاعتداء على ساحة الاعتصام في أمانة العاصمة صنعاء في 18 / 3 / 2011م فيما سمي بجمعة الكرامة، ذهب ضحيتها أكثر من (54) قتيل، وأكثر من (600) مصاب، ومن بعد هذه الواقعة وبسببها انضمت بعض القيادات العسكرية والمدنية إلى ثورة الشباب، وكثرت الاعتداءات بعدها وتنازلت بقيام النظام حينها بالاعتداء على معظم ميادين الاعتصام في بقية المحافظات كان أهمها إحراق ميدان الاعتصام في محافظة تعز في 29 مايو 2011م، وتسارعت الأحداث بعد ذلك، وجاءت المبادرة الخليجية في 3 إبريل / 2011م التي سعت فيها دول الخليج العربي لتحقيق مبدأ الوفاق بين جميع الأطراف المعنية في اليمن لحل سياسي، وفي 23 / نوفمبر 2011م تم التوقيع على المبادرة الخليجية وبموجبها تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني في 7 /



الملخص التنفيذي

يرصد التقرير حالات الانتهاكات لحقوق الإنسان في اليمن خلال فترة التقرير من ٢١ أيلول سبتمبر ٢٠١٤م حتى ٣١ / ديسمبر ٢٠١٦م فيما يتعلق بالاعتقال والاختفاء القسري الذي تمكنت الرابطة من رصدها، وما يصاحبها من انتهاكات أثناء مباشرة القبض والاختطاف من انتهاك لحرمة المساكن وترويع النساء والأطفال وكبار السن، فضلاً عن الانتهاكات التي تأتي بعد الاعتقال في أماكن الاحتجاز والاعتقال الرسمية وغير الرسمية .

1. فقد كانت حصيلة حالات الاعتقال التي تم رصدها من قبل الرابطة (12,636) حالة اعتقال موزعة على تسع عشرة محافظة من محافظات الجمهورية وهي المحافظات التي اقتحمتها جماعة الحوثيين وصالح ، وأفرج عن عدد (9347) معتقل والمتبقي عدد (3289) ، ولا زالت وتيرة الخطف مستمرة في مصادرة الحقوق والحريات .
2. كما أن حصيلة ما تم رصده من حالات الاختفاء القسري في هذا التقرير عدد (2535) مخفي قسرياً في مختلف محافظات الجمهورية ، وقد عرف أماكن اعتقال معظمهم ، وما زال عدد (160) مخفي قسراً إلى الآن .
3. كانت حصيلة ما تم رصده من حالات تعذيب في مختلف السجون والمعتقلات المنتشرة في محافظات الجمهورية بلغت (818) حالة تعذيب تم رصدها ، كانت أشد حالات التعذيب هي التي أفضت إلى الموت والتي بلغ عددها (96) حالة سواء كانت حالات تعذيب حتى الموت او حالات تصفية .
4. كما رصد التقرير استخدام المدنيين المخفيين قسراً والمعتقلين كدروع بشرية بوضعهم في مراكز وثكنات عسكرية ومخازن ومستودعات اسلحة ومنشآت استراتيجية عادة ما تكون هدف للقصف الجوي العسكري .
5. كما رصد التقرير السجون الرسمية والمعتقلات الخاصة غير الرسمية والتي بلغت عددها (484) سجن رسمي وغير رسمي التي تمت فيها تلك الانتهاكات الخطيرة ، والتي وضعها العام سبئ ومزري تفتقر إلى أبسط المقومات والخدمات اللازمة والضرورية للمعتقلين في تلك السجون .
6. كما رصد التقرير عدد من حالات الفدية المالية .
7. كما اورد التقرير قيام رابطة أمهات المختطفين في صنعاء بعدد (40) وقفة احتجاجية للمطالبة بالإفراج عن ابنائهن المعتقلين تعسفاً والمخفيين قسراً وتم الاعتداء علي عدد (10) وقفات للرابطة من قبل جماعة الحوثيين وصالح .
8. وأنتهى التقرير بذكر خاتمة مشمولة بالتوصيات إلى الجهات ذات العلاقة المحلية والدولية للقيام بالواجبات المنوطة بها والواجب الأخلاقي والإنساني لمناصرة حقوق الإنسان وإيقاف تلك الانتهاكات ، وعدم استغلال ملف وقضية المعتقلين في الجانب السياسي والنظر إليها كقضية إنسانية .
9. أورد التقرير الإطار القانوني من القانون المحلي والدولي والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالانتهاكات الواردة في التقرير في بداية كل محور من محاور هذا التقرير .

منهجية التقرير

قامت الرابطة برصد الانتهاكات الواردة في التقرير إنطلاقاً من مشاعر الأمة الفياضة التي جُبلت عليها كل أم تجاه ما يتعرض له فلذات أكبادهن وذويهن من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وتحقيقاً لمبدأ حرية وكرامة الإنسان اعتمدت رابطة أمهات المختطفين في هذا التقرير إلى المنهجية المتبعة محلياً ودولياً في الرصد والتوثيق والتحقيق والتثبت من صحة الانتهاكات وبيان ذلك على النحو التالي :

1. الحدود المكانية والزمانية والموضوعية للتقرير: شمل التقرير رصد الانتهاكات المتعلقة بحالات الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري وحالات التعذيب التي أدت إلى الموت أو إبي عاهات مستديمة في معظم المحافظات اليمنية التي اقتحمتها جماعة الحوثي وصالح ابتداء من تاريخ اجتياح امانة العاصمة (صنعاء) 21 / 9 / 2014م وحتى 31 / 12 / 2016م .
 2. الرصد الميداني : من خلال فريق من الراصدات المؤهلات العاملات في الرابطة المتواجدات قدر الإمكان جوار تلك الانتهاكات .
 3. تقوم الرابطة باستقبال البلاغات من أسر وذوي المعتقلين والمخفيين قسراً لتوثيق حالات الاعتقال والاختفاء القسري .
 4. مقابلة الشهود وذوي المعتقلين والمخفيين قسراً والاستماع إليهم وتدوين إفاداتهم و شهاداتهم بشأن تلك الانتهاكات .
 5. تقوم الرابطة بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمعتقلين والمخفيين قسراً وتفرغها في قاعدة بيانات متكاملة لترتيبها وتحليلها ومراجعتها ومن ثم اعداد وصياغة التقرير ومراجعته من قبل المختصين والخبراء الفنيين ، انتهاء بالتصميم والإخراج النهائي .
وفي الاخير نود التنويه إلى الآتي :
- أن الأرقام والحالات الواردة في التقرير لا تمثل واقع كل الانتهاكات المرتكبة إنما ما تمكنت الرابطة من رصدها والوصول إليها والتحقق من مصداقيتها .
- لم تستطع الرابطة من توثيق الكثير من الانتهاكات وذلك لخوف معظم الضحايا أو أسرهم من بطش و سطوة مرتكبيها أو خشية على معتقليهم الذين مازالوا رهن الاعتقال من الضرر فيما لو علمت سلطة الإعتقال بذلك التوثيق .

الاعتقالات التعسفية

الاعتقال: تعريفه وفقاً لما عرفه فقهاء القانون بأنه (احتجاز حريات الأفراد في أماكن اعتقال معلومة لأغراض سياسية غير مرتبطة بجرائم جنائية تقوم به السلطة التنفيذية أو الفعلية (سلطة الأمر الواقع) دون وجود أوامر قبض أو إحضار من السلطة القضائية المختصة ودون أن توجه إليهم تهم جنائية)

كما أن الدستور والقوانين اليمنية تحظر الاعتقالات التعسفية بأي شكل وفقاً للمادة (48) من الدستور، كما أوضح قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم (13) لسنة 1994م بأن الاعتقالات التعسفية التي لا تستند إلى أي مسوغ قانوني غير مسموح بها، بل اعتبرها القانون جريمة جسيمة لا تسقط بالتقادم ويعاقب عليها القانون بالسجن خمس سنوات لكل من يمارسها أو يأمر بها أو يشارك فيها وفقاً لنص المادة (246) من قانون الجرائم والعقوبات رقم (12) لسنة 1994م، ثم أعقبها المشرع اليمني بالمادة (247) من نفس القانون قضت بعقوبة كل من أنشأ أو أعد سجون خاصة بالحبس مدة ثلاث سنوات.

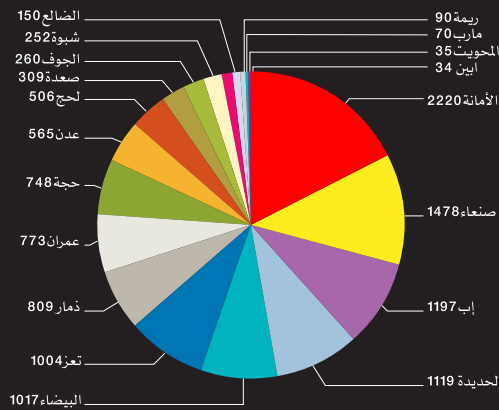
بل أن المشرع اليمني أفرد قانوناً خاصاً بجرائم الإختطاف وهو القانون رقم (24) لسنة 1998م وذلك لما لها من أضرار جسيمة لا تقتصر على الضحية فقط وإنما تمتد إلى المجتمع بأسره وشدد العقوبة على مرتكبي تلك الجرائم وبالتالي فإن اعتقال أي شخص بشكل يخالف القانون يعد انتهاكاً صارخاً للحقوق المكفولة له في الدستور والقوانين النافذة إضافة إلى أن القانون الدولي اعتبر الإعتقال والإحتجاز الغير القانوني جريمة وفقاً لأحكام المادة (9) فقرة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما أن المادتين (9،12) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10/12/1948م أكدت على عدم جواز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً وأن لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه.... إلخ.

إلا أن المجاميع المسلحة التابعة لجماعة الحوثي وقوات صالح تجاوزت تلك النظم الأمرة والملزومة وخالفت أحكام القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وقامت بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان بارتكاب جرائم الإعتقال والإخفاء القسري لمعارضيهم لا سيما بعد اجتياح العاصمة صنعاء في صباح 21/أيلول/سبتمبر/2014م حيث استهدفت جميع فئات المجتمع سواءً في أمانة العاصمة أو في المدن والمحافظات التي سيطرت عليها، وظلت حملات الاعتقال خارج نطاق القانون تتوسع وتزداد يوماً بعد يوم، وازدادت وتيرة الإختطافات والإعتقالات بشكل أكثر بعد إعلان ما سمي بعاصفة الحزم في 26/3/2015م ولا زالت مستمرة حتى كتابة هذا التقرير، حيث بلغ عدد المعتقلين (12,636) معتقل موزعين على تسعة عشر محافظة والجدول رقم (1) يوضح عدد المعتقلين في كل محافظة والنوع الاجتماعي لكل معتقل حيث بلغ عدد الاطفال المعتقلين في نفس الفترة (222) معتقل وعدد المعتقلات من النساء

(30) امرأة وكما يتضح من خلال نفس الجدول أن أمانة العاصمة صنعاء كانت في المرتبة الأولى من حيث عدد المعتقلين (2220) معتقل وذلك لكونها عاصمة الدولة وفيها رجال الدولة والسياسيين والمثقفين والمفكرين، ثم تليها محافظة صنعاء (1478) معتقل، ثم محافظة إب بـ(1197) معتقل.

يبين عدد المعتقلين منذ ٢١ / سبتمبر ٢٠١٤م و حتى ٣١ /ديسمبر ٢٠١٦م
بحسب التوزيع الجغرافي و النوع الاجتماعي في المحافظات التي
اقتحمتها جماعة الحوثي و صالح

العدد الاجمالي	النوع			المحافظة
	اطفال	نساء	رجال	
2220	23	10	2187	الامانة
1478	16	3	1459	صنعاة
1197	25	1	1171	إب
1119	25	7	1087	الحديدة
1017	39	2	976	البيضاء
1004	13	1	990	تعز
809	18	—	791	ذمار
773	10	1	762	عمران
748	9	1	738	حجة
565	1	—	564	عدن
506	4	—	502	لحج
309	7	3	299	صعدة
260	16	—	244	الجوف
252	2	—	250	شبوة
150	10	1	139	الضالع
90	3	—	87	ريمة
70	1	—	69	مارب
35	—	—	35	المحويت
34	—	—	34	ابين
12636	222	30	12384	الاجمالي



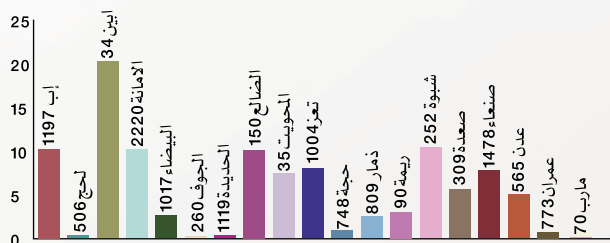
مخطط رقم (١)

يوضح عدد المعتقلين منذ 21 / سبتمبر 2014م و حتى 31 /ديسمبر 2016م في المحافظات التي اقتحمتها جماعة الحوثي و صالح وبحسب النوع

اما من حيث عدد المعتقلين بحسب الفئات فقد كان السياسيون والنشطاء في المرتبة الأعلى حيث بلغ عددهم (5753) معتقل وهذا يؤكد أن جماعة الحوثي وصالح استهدفت بشكل اساسي المعارضين السياسيين ، تليها فئة الطلاب والعمال بعدد (4321) معتقل , ثم فئة اخرون (1601) معتقل وهذه الفئة تضم الموظفين الاداريين في الدولة وموظفي القطاع الخاص وأصحاب الاعمال الحرة والتجار, ثم تأتي فئة المربين وصناع المستقبل أكاديميون وتربويون بعدد (613) معتقل ثم فئة الإعلاميين بعدد (142) معتقل وفئة المحامين و الوعاظ ويقصد بالوعاظ خطباء وائمة المساجد بعدد (142) , ثم فئة الأطباء والمهندسين بعدد (57) وايضا تم اعتقال (7) اجانب خلال فترة التقرير والجدول رقم (2) يوضح ما ذكر سابقا بشكل اكثر تفصيلا .

يبين عدد المعتقلين منذ 21 / سبتمبر 2014م و حتي 31/ديسمبر 2016م في المحافظات التي اقتحمتها جماعة الحوثي و صالح بحسب الفئات

اجمالي الفئات	الفئات								المحافظة
	اخرن	اجانب	محامون ووعاظ	اعلاميون	طلاب وفئات عمالية	اطباء و مهندسون	اكاديميون و تربويون	سياسيون و نشطاء	
1197	125	—	١١	١٢	574	12	72	٣٩١	إب
34	6	—	—	—	9	—	—	١٩	ابين
2220	126	5	٦٥	٨٣	401	10	98	1432	الامانة
1017	112	—	٨	2	619	2	24	250	البيضاء
260	29	—	—	2	163	—	9	57	الجوف
1119	215	—	٣٥	5	272	11	126	455	الحديدة
150	22	—	1	1	60	—	2	64	الضالع
35	—	—	—	—	12	—	8	15	المحويت
1004	44	1	—	3	181	3	14	758	تعز
748	92	—	1	2	242	—	61	350	حجة
809	117	—	١٣	14	230	10	113	312	ذمار
90	6	—	—	—	73	—	2	9	ريمة
252	44	—	١	3	69	2	8	125	شبوقة
309	33	—	٢	١	212	—	4	57	صعدة
1478	310	—	٢	٢	598	1	25	539	صنعاء
565	143	1	١	٦	224	1	—	189	عدن
773	166	—	٢	٥	255	4	26	315	عمران
506	7	—	—	—	73	1	18	407	لحج
70	4	—	—	—	54	—	3	9	مارب
12636	1601	7	142	142	4321	57	613	5753	الاجمالي

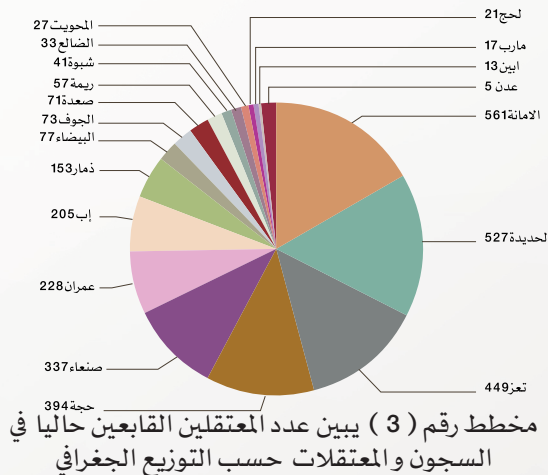


يوضح عدد المعتقلين منذ 21 / سبتمبر 2014م و حتي 31/ديسمبر 2016م في المحافظات التي اقتحمتها جماعة الحوثي و صالح بحسب الفئات

وخلال الفترة التي تناولها التقرير تم الإفراج عن عدد (9,347) معتقل بينما لا زال رهن الاعتقال عدد (3,289) معتقل بينهم (14) طفل يتوزعون على خمس محافظات هذا ما تم رصده من قبل الرابطة و ما لم يتم رصده أضعاف مضاعفة لتلك الأرقام، والجدول رقم (3) يوضح عدد المعتقلين المدنيين الذين مازالوا في سجون جماعة الحوثي وصالح ومعظمهم تجاوزت فترة إعتقالهم السنين دون ان توجه اليهم أي تهمة ودون إحالتهم إلى القضاء وفقا للقانون، ولا زالت حملات الخطف والإخفاء القسري مستمرة ولا يخلو يوم من واقعة اعتقال وإضافة رقم جديد الي قائمة المعتقلين حتى كتابة هذ التقرير .

يبين عدد المعتقلين القابعين حاليا في السجون و المعتقلات بحسب التوزيع الجغرافي و الفئات

المحافظة	الفئة							
	سياسيون	اكاديميون و تربيون	اطباء و مهندسون	طلاب و فئات عمالية	اعلاميون	حقوقيون و نشطاء	اطفال	اخرين
الامانة	96	49	8	139	25	97	3	144
الحديدة	13	59	8	220	—	29	2	196
تعز	122	5	١٠	169	—	٤	—	١٣٩
حجة	8	14	—	351	1	7	—	13
صنعاء	٢٢	19	1	120	—	3	3	169
عمران	٢٩	19	5	115	1	2	—	57
إب	٤٧	12	—	78	—	2	3	63
ذمار	23	7	3	60	2	—	3	55
البيضاء	10	1	—	57	—	2	—	7
الجوف	—	1	—	39	—	1	—	32
صعدة	1	2	—	23	—	6	—	39
ريمة	—	2	—	48	—	1	—	6
شبهة	18	—	1	9	—	—	—	13
الضالع	2	—	—	7	—	—	—	24
المحويت	1	9	—	9	—	1	—	7
لحج	—	—	—	5	—	—	—	16
مارب	—	1	—	5	—	—	—	11
ايين	—	—	—	12	—	—	—	1
عدن	—	—	—	2	—	1	—	2
الاجمالي	392	200	36	1468	29	156	14	994



ومن خلال الجدول و المخطط السابقين رقم (3) نلاحظ ان أمانة العاصمة (صنعاء) مازالت تحتل المرتبة الأولى من حيث بعدد المعتقلين و صعدت محافظة الحديدة المرتبة الثانية من حيث عدد المعتقلين الذين لا يزالون رهن الاعتقال في سجون جماعة الحوثي و صالح ثم تأتي محافظة تعز بالمرتبة الثالثة .

الإخفاء القسري

إن الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري المؤرخة في 20/ ديسمبر 2006م عرفت الإخفاء القسري في المادة (1) بأنه (الإعتقال أو الإحتجاز أو الإختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها ويعقبه رفض الاعتراف بجرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصيره أو مكان وجوده مما يجرمه من حماية القانون) ، كما أن المادة (7) الفقرة (2) بند (2) من نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية عرفت الإخفاء القسري بأنه (إلقاء القبض على الأشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم من قبل دولة أو منظمة سياسية بإذن أو دعم منها لهذا الفعل أو بسكوتها عليه ، ثم رفضها الإقرار بجرمان هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم بهدف حرمانهم من حماية القانون لفترة زمنية طويلة ، كما أن نظام روما أنف الذكر اعتبر الإخفاء القسري جريمة ضد الإنسانية بموجب المادة (7) الفقرة (1) البند (ط) أضف إلى ذلك أن المادة (3) من الإتفاقية الدولية المشار إليها أعلاه أوجبت على الدولة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمواجهة تلك الأفعال وتحميلها مسؤولية عدم القيام بذلك .

مقارناً أعمالهم أو من نقاط التفتيش المستحدثة داخل المدن الرئيسية وعند مداخل المحافظات وإخفائهم في سجون ومراكز التحقيق التابعة للدولة التي تسيطر عليها جماعة الحوثي المسلحة والقوات الموالية لصالح أو إخفائهم في أماكن ومنشآت مدنية حكومية أو أماكن إخفاء خاصة تستخدم كمعتقلات بين فترة وأخرى والتي تكون غالباً مكتظة بالمخفيين قسراً وتفتقر إلى المعايير الأساسية المطلوبة لسلامة وصحة السجناء المخفيين ، والجدير بالذكر أن تلك الإخفاءات القسرية ازدادت وتوسعت وبلغت ذروتها في أواخر مارس 2015م حيث وصل عدد المخفيين قسراً خلال الأسبوع الأول من الإعلان حوالي (1000) مخفي قسراً.

وعقب اقتحام جماعة الحوثي المسلحة والقوات الموالية لصالح العاصمة صنعاء بتاريخ 21/9/2014م وسيطرتها على مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية شهدت اليمن حملات واسعة من الانتهاكات المتمثلة بالإخفاء القسري واستهدفت الخصوم السياسيين والعسكريين والإعلاميين والناشطين في مجال حقوق الإنسان والتربويين والأكاديميين وغيرهم من فئات المجتمع ، وعادة ما تكون واقعة الإخفاء مصحوبة بسلسلة من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان مثل اقتحام المساكن والاعتداء على حرمتها وتفتيشها ونهب محتوياتها ناهيك عن الترويع والتخويف النفسي لأفراد الأسرة أثناء الاقتحام والمداهمة وأخذ الضحية من بين أفراد عائلته ، كما يتم أيضاً الإخفاء القسري من

كما نشر الى أن تلك الانتهاكات لم تقتصر على الرجال فحسب بل أمتدت الى الـ الأطفال

العابدين الواقع في منطقة حزيز جنوب العاصمة صنعاء، أو دور علم مثل دار القرآن الواقع شمال جامعة صنعاء والذي تم الاستيلاء عليه من قبل جماعة الحوثي وقوات صالح بعد اجتياح صنعاء.

والجدول رقم (4) يوضح ما رصدته الرابطة من حالات إخفاء قسرية في مختلف محافظات الجمهورية خلال فترة التقرير حيث بلغت عدد حالات الإخفاء القسري (2535) مخفي احتلت محافظة الحديدة المرتبة الأولى بعدد (495) مخفي تليها محافظة تعز بعدد (381) مخفي ثم محافظة حجة بعدد (259) مخفي قسراً.

للزج ببعضهم في معارك القتال، واستخدام البعض الآخر كرهائن للضغط على آبائهم أو ذويهم بتسليم أنفسهم أو للكف عن أنشطتهم المعارضة لهم، حيث رصدت الرابطة عدد (41) طفلاً مخفي قسراً خلال الفترة التي شملها التقرير.

علماً بأن أماكن الإخفاء القسري إما أن تكون سجون رسمية و علي سبيل المثال (سجن الأمن السياسي -سجن المنطقة الأمنية الأولى في الحتارش -سجن الأمن القومي -سجن البحث الجنائي بالأمانة -سجن احتياطي هبرة) أو سجون وأماكن خاصة التي عادة ما يتم إخفاء المختطفين فيها كمنازل خاصة ببعض المعارضين التي تم الاستيلاء عليها أو دور عبادة كمسجد زين

حالات الإخفاء القسري المرصودة خلال الفترة من 2014م - 2016م بحسب التوزيع الجغرافي

- الحديدة 495
- تعز 381
- حجة 259
- إب 232
- الأمانة 200
- ذمار 199
- البيضاء 176
- عمران 176
- صنعاء 130
- صعدة 96
- الجوف 50
- مأرب 45
- لحج 29
- شبوة 25
- أبين 15
- حضرموت 12
- عدن 7
- ريمة 4
- المحويت 3
- الضالع 1

مخطط رقم (4) حالات الإخفاء القسري المرصودة خلال الفترة من 2014م - 2016م بحسب التوزيع الجغرافي

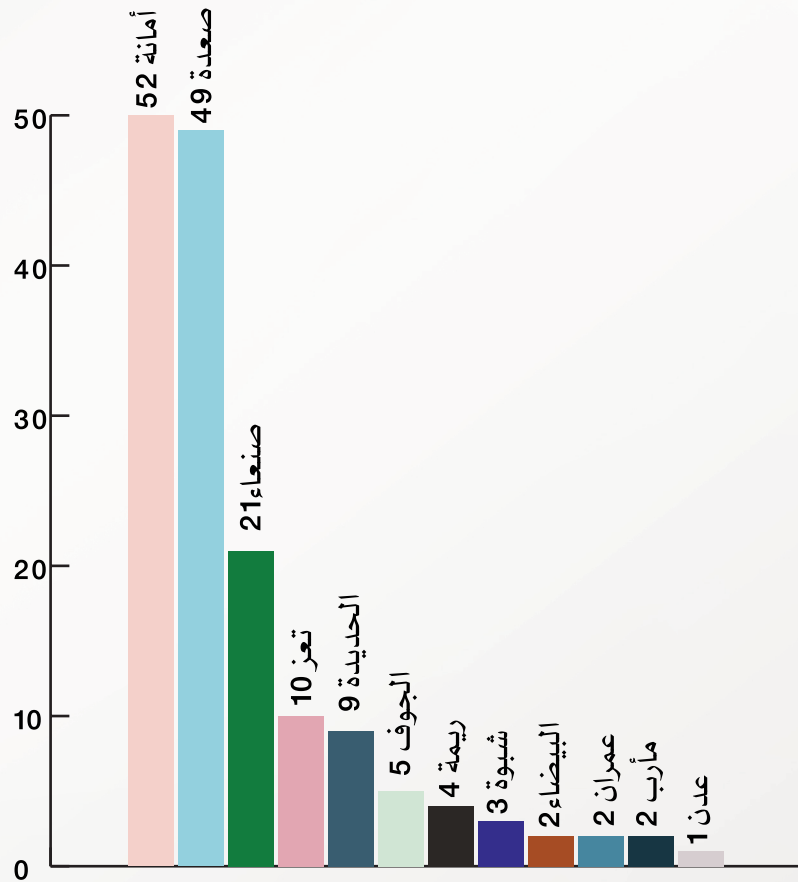
المحافظة	عدد المخفيين قسراً
الحديدة	495
تعز	381
حجة	259
إب	232
الأمانة	200
ذمار	199
البيضاء	176
عمران	176
صنعاء	130
صعدة	96
الجوف	50
مأرب	45
لحج	29
شبوة	25
أبين	15
حضرموت	12
عدن	7
ريمة	4
المحويت	3
الضالع	1
الإجمالي	2535

وبعد متابعة مضية أسر المخفيين قسرا تم معرفة مصير البعض منهم وأماكن اعتقالهم , وما زال مصير عدد (160) مجهول لا يعلم مصيرهم وبعضهم تعدت فترة إخفائه أكثر من سنتين حتى كتابة هذا التقرير , والجدول رقم (5) يبين عدد الذين ما زالوا مخفيين قسرا حتى كتابة هذا التقرير بحسب التوزيع الجغرافي .

حيث احتوت امانة العاصمة (صنعاء) علي أكبر عدد من الذين ما زالوا مخفيين قسرا بعدد (52) مخفي قسرا ثم محافظة صعدة بعدد (49) مخفي قسرا ثم محافظة صنعاء بعدد (21) مخفي قسرا , ولعرفة تفاصيل أكثر انظر الجدول والمخطط البياني رقم (5) .

يبين حالات الإخفاء القسري خلال فترة التقرير و لا زال مصيرهم مجهول بحسب التوزيع الجغرافي

المحافظة	الامانة	صعدة	صنعاء	تعز	الحديدة	الجوف	ريمة	شبوّة	البيضاء	عمران	مارب	عدن	الاجمالي
عدد المخفيين قسرا	52	49	21	10	9	5	4	3	2	2	2	1	160



مخطط رقم (5) يوضح حالات الإخفاء القسري خلال فترة التقرير ولا زال مصيرهم مجهول

بحسب التوزيع الجغرافي

التعذيب في السجون والمعتقلات

باستخدام وسائل متعددة منها الصعق الكهربائي، الشنق، التعليق من الأرجل لساعات طويلة، تجريح المعتقلين القاذورات والأوساخ، التهديد بالقتل، الضرب المبرح إلى حد إصابة الضحية بالشلل الكلي، وفقدان الذاكرة، والإصابة بالعاهات المستديمة والحرمان من الأكل والشرب والتجويد المتعمد، والحرمان من استعمال دورة المياه وقضاء الحاجة، وضع المعتقلين في زنازين إنفرادية مظلمة لأسابيع وأشهر مما ينتج عنه ضعف وفقدان البصر، ومن صنوف التعذيب وضع المعتقلين في أماكن ضيقة وحشروهم فيها حشراً، وجعل المعتقل في وضع معين لفترات طويلة مثل أن يبقى قائماً أو في وضع القرفصاء، وأصناف تعذيب أخرى متنوعة وخطيرة بعضها أفضت إلى موت الضحية تحت التعذيب، وهذه الحالات تزداد يوماً بعد يوم ومن حالات التعذيب ما ينتج عنه شلل كلي أو جزئي للضحية ويؤدي إلى العجز الكامل وهذه الحالات كثيرة.

بلغ عدد المخفيين والمعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب وتم رصد حالاتهم خلال الفترة من 21 سبتمبر 2014م وحتى ديسمبر 2016م (818) حالة كان منهم عدد (2) حالتين تعذيب نساء و عدد (23) حالة تعذيب لأطفال، والجدول التالي رقم (6) يبين حالات التعذيب التي رصدتها الرابطة خلال فترة التقرير بحسب النوع الاجتماعي

إن واقعة تعذيب المعتقلين تُعد وفقاً للقانون الدولي جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وهو ما أكدته المادة (7) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية - تحت بند الجرائم ضد الإنسانية - عبر تعدد الأفعال التي تشكل في حالة ارتكابها في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد مجموعة من السكان المدنيين ومن تلك الأفعال الفقرة رقم (6) التعذيب أي تعمد إلحاق ألم شديد أو معاناة شديدة سواءً بديناً أو عقلياً بشخص موجود تحت إشراف المتهم وسيطرته... إلخ.

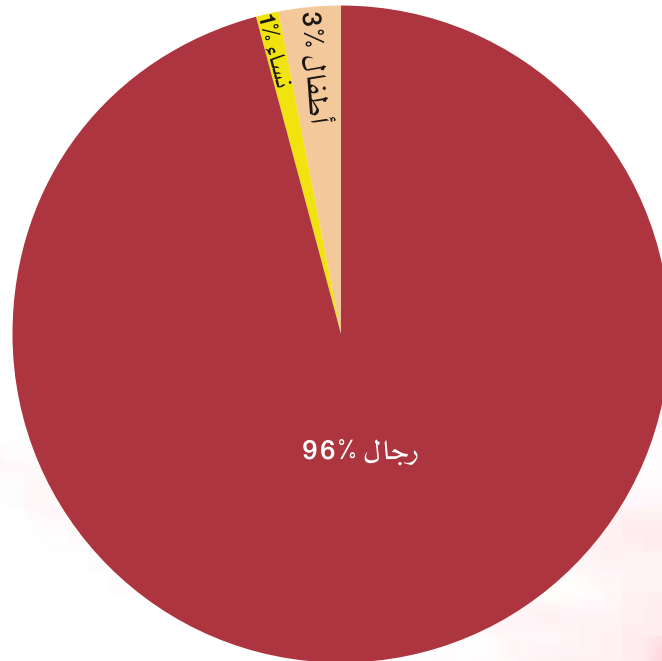
كما حددت المادة (8) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تحت مسمى جرائم الحرب - الفقرة (أ) الإتهامات الجسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرخة 12/ أغسطس 1949م بمعنى أي فعل من الأفعال التالية ضد الأشخاص أو الممتلكات الذي يميهم أحكام اتفاقيات جنيف ذات الصلة منها البند (2) التعذيب والمعاملة اللاإنسانية.

تُعد الاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري وقائع مجرمة وفقاً للقوانين المحلية والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومع ذلك فإن الضحية يتعرض في مجمل حالات الاعتقال للتعذيب الجسدي والنفسي من قبل القائم بالاعتقال من بداية القبض عليه واحتجاز حريته ووضعه في المعتقل وتمارس ضده أشكال وأنواع التعذيب البدني والنفسي واستخدام أصناف وأساليب وحشية تفوق مخيلة الإنسان وقد تعرض المعتقلين والمخفيين قسراً في اليمن من قبل جماعة الحوثيين وقوات صالح لأبشع أنواع وأصناف التعذيب

يبين حالات التعذيب خلال الفترة من 21 سبتمبر 2014م وحتى ديسمبر 2016م بحسب النوع الاجتماعي

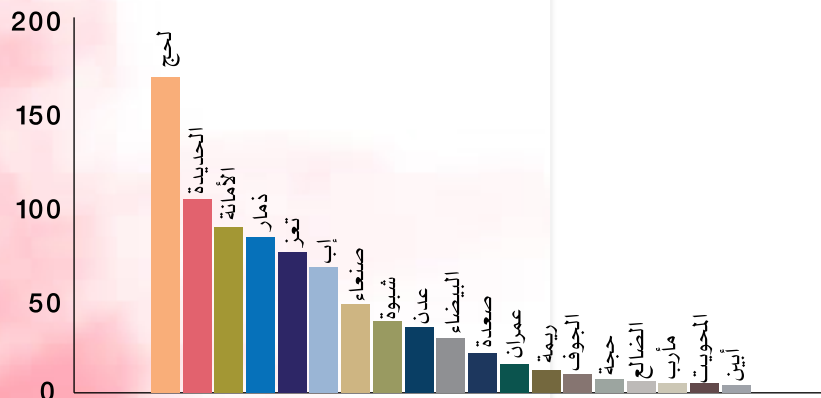
النسبة	العدد	النوعي الاجتماعي
96%	793	رجال
1%	2	نساء
3%	23	اطفال
100%	818	الاجمالي

يوضح حالات التعذيب خلال الفترة من 21 سبتمبر 2014م وحتى ديسمبر 2016م بحسب النوع الاجتماعي



يبين حالات التعذيب خلال الفترة من 21 سبتمبر 2014م وحتى ديسمبر 2016م بحسب الفئات و التوزيع الجغرافي

اجمالي الفئات	الفئات							المحافظة
	اخرين	محامون و وعاظ	اعلاميون	طلاب وفئات عمالية	اطباء و مهندسون	اكاديميون و تربويون	سياسيون و نشطاء	
168	46	—	—	73	—	—	49	لحج
103	9	4	—	13	3	8	66	الحديدة
88	4	1	14	18	1	10	40	الأمانة
83	10	1	7	18	1	20	26	ذمار
75	5	1	—	49	1	3	16	تعز
67	7	2	4	12	2	2	38	إب
47	3	1	1	26	—	2	14	صنعاء
38	2	—	—	13	1	—	22	شبوثة
35	3	—	1	7	—	3	21	عدن
29	6	—	1	13	—	2	7	البيضاء
21	5	—	—	9	—	3	4	صعدة
15	1	—	—	9	—	1	4	عمران
12	3	—	—	9	—	—	—	ريمة
10	3	—	1	2	—	1	3	الجوف
7	3	—	—	2	—	—	2	حجة
6	—	—	—	2	—	—	4	الضالع
5	—	—	1	4	—	—	—	مأرب
5	2	—	—	—	—	2	1	المحويت
4	—	—	—	4	—	—	—	أبين
818	112	10	30	283	9	57	317	الاجمالي

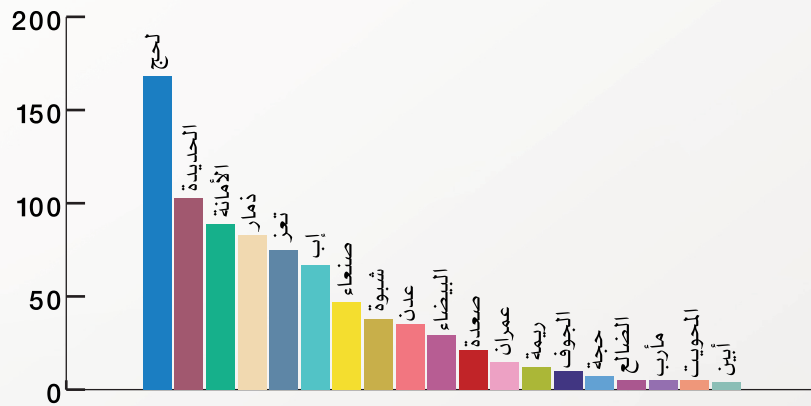


الجدول رقم (7)

يبين حالات التعذيب خلال الفترة من 21 سبتمبر 2014م وحتى ديسمبر 2016م بحسب الفئات و التوزيع الجغرافي

يوضح حالات التعذيب المرصودة خلال فترة التقرير وما نتج عنها من آثار جسدية و نفسية

المحافظة	تعذيب جسدي	وفاة تعذيب	تصفية	شلل كلي	شلل جزئي	فشل كلوي	تضرر النظر و السمع	حالة نفسية	فقدان ذاكرة	الإجمالي
لحج	168									168
الحديدة	83	8	2		2	2	1	3	2	103
الأمانة	67	7		1	3	1	4	4	2	89
ذمار	77				3		1	2		83
تعز	60	5	7						3	75
إب	55	9	3							67
صنعاء	37	3			2	1	2	3	2	47
شبهوة	38									38
عدن	18	2	15							35
البيضاء	13	4	6	2	1		1	2		29
صعدة	5		12		2			2		21
عمران	7	2			1	1	1	2	1	15
ريمة	11						1			12
الجوف	8	2								10
حجة	3	2						1	1	7
الضالع	2	1		1			1			5
مأرب	5									5
المحويت	3	2								5
أبين		4								4
الإجمالي	660	51	45	4	14	5	12	19	11	818



منخطط رقم (8)

يبين حالات التعذيب وما نتج عنها من اضرار جسدية و نفسية

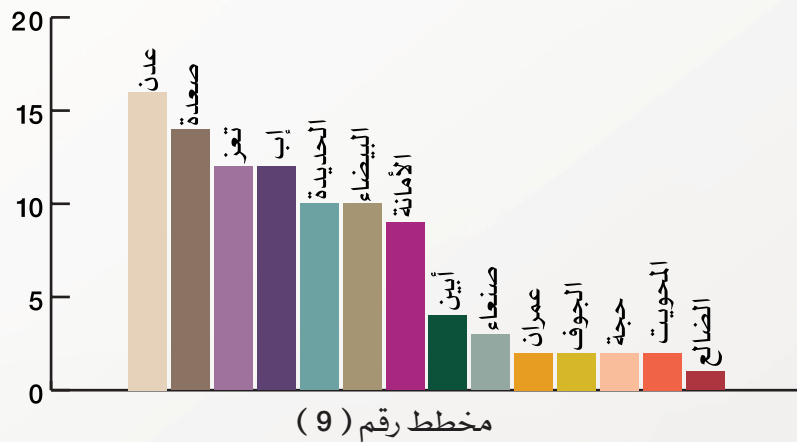
حالات القتل العمد تحت التعذيب

ارتفعت حالات القتل تحت التعذيب والتصفية الجسدية التي تعرض لها المعتقلون والمخفيون قسراً في المعتقلات لدى جماعة الحوثيين وحلفائهم من قوات صالح في المحافظات الواقعة تحت سيطرتهم إلى (96) حالة قتل تحت التعذيب والتصفية الجسدية التي تم رصدها ، والمتوقع أن هناك ضعف هذا العدد من الحالات التي لم تتمكن الرابطة من رصدها وهو ما يكشف عن مقدار ما تمارسه جماعة الحوثيين وصالح المسلحة من تعذيب وحشي ضد من تحتفظهم بحجة معارضتها ، والعدد الذي تم رصده وما ظهر من حالات القتل تحت التعذيب خلال فترة التقرير يُعد رقماً مخيفاً ، وهذه الحالات تزداد يوماً بعد يوم وهو ما يوجب على المجتمع الدولي ومجلس حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية المعنية بحقوق الإنسان تحمل مسؤولياتها الإنسانية والأخلاقية والقانونية في إيقاف تلك الانتهاكات بإلزام جماعة الحوثيين وصالح إيقاف تلك الانتهاكات فهذه الجرائم تعد من جرائم الحرب التي تم تصنيفها في القانون الدولي الفقرة (1) من الجرائم ضد الإنسانية المنصوص عليها في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وفقاً للمادة (7) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، تحت مسمى جرائم الحرب الفقرة (أ) الإنتهاكات الجسدية لاتفاقيات جنيف المؤرخة 12/أغسطس 1949م بمعنى أي فعل من الأفعال التالية ضد الأشخاص أو الممتلكات الذين تهميهم أحكام اتفاقيات جنيف ذات الصلة منها البند (1) القتل .

وقد رصدت الرابطة ووثقت (96) حالة قتل تحت التعذيب والتصفية الجسدية في سجون جماعة الحوثيين وصالح خلال فترة التقرير من 21 سبتمبر 2014م وحتى ديسمبر 2016م ، سواء كان قتل تحت التعذيب أو قتل لمعتقلين بالتصفية داخل السجون والجدول التالي رقم (9) يوضح حالات القتل تحت التعذيب والتصفية الجسدية في سجون جماعة الحوثيين وصالح خلال فترة التقرير بحسب التوزيع الجغرافي .

يبين حالات القتل تحت التعذيب و التصفية الجسدية في السجون و المعتقلات خلال الفترة من 21 سبتمبر 2014م وحتى ديسمبر 2016م بحسب التوزيع الجغرافي

المحافظة	عدد القتلى المختطفين في سجون جماعة الحوثي و صالح		اجمالي القتلى
	القتل تحت التعذيب	القتل بالتصفية الجسدية	
عدن	2	15	17
صعدة	—	12	12
تعز	5	7	12
إب	9	3	12
الحديدة	8	2	10
البيضاء	4	6	10
الأمانة	7	—	7
أبين	4	—	4
صنعاء	3	—	3
عمران	2	—	2
الجوف	2	—	2
حجة	2	—	2
المحويت	2	—	2
الضالع	1	—	1
الاجمالي	51	45	96



يوضح حالات القتل تحت التعذيب و التصفية الجسدية في السجون و المعتقلات خلال الفترة من 21 سبتمبر 2014م وحتى ديسمبر 2016م بحسب التوزيع الجغرافي

ولأن حالات التعذيب حتى الموت هي من أشنع أنواع الإنتهاكات لحق الإنسان في الحياة نورد بعض الحالات على سبيل المثال لا الحصر .

- سعود محمد القهدة (29 عاما) محافظة الجوف في 1 أكتوبر 2014م وهي اول حالة قتل تحت التعذيب رصدت في الفترة الزمنية التي تناولها التقرير , حيث وحدث جثته مرمية جوار منزل (النمس الشريف) وهو أحد القيادات الحوثية في قرية الغيل بمحافظة الجوف و عليها أثار تعذيب و قد أفادت والدته أنه اختطف من قبل ثلاثة مسلحين يتبعون القيادي الحوثي الملقب ب(النمس الشريف) .
- صالح عوض البشري (35 عاما)، من أبناء مديرية الحيمة محافظة صنعاء، ففي يوم 11/ فبراير/ 2015م خرج الي شارع الزيري في العاصمة صنعاء للاحتفال بالذكرى الثالثة لما تعرف ب(ثورة 11 فبراير) واختطفه مسلحي جماعة الحوثي و صالح مع ثلاثة من زملائه و في معتقل خاص يقع في شارع الستين الجنوبي القريب من جوله المصباحي عذب بشدة حتى فارق الحياة بعد اختطافه بساعات , وتعتبر هذه الحالة هي اول حالة قتل تحت التعذيب في امانة العاصمة صنعاء بحسب رصد الرابطة .
- سليمان علي حمود البرعي (44 عاما) محافظة الحديدة اختطفه افراد من جماعة الحوثي و صالح من منزله بمدينة باجل في 3 فبراير 2016م واقتادوه إلى سجن المراوعة ليتم بعد ذلك نقله إلى معسكر اللواء العاشر حرس جمهوري بباجل حيث تعرض هناك لتعذيب وحشي وتوفي على إثره مساء الخميس 8 مارس 2016م وعندما استدعى مسلحو جماعة الحوثي و صالح أسرة البرعي لتسليمهم جثته رفضت أسرته ذلك بعد ان شاهدوا أثار التعذيب الشديد الظاهر على الجثة و طلبوا عرض الجثة على طبيب شرعي لتشريح الجثة ومعرفة سبب الوفاة فرفض مسلحو جماعة الحوثي و صالح هذا الطلب و قاموا بعد ذلك بإخراج الجثة من ثلاجة المستشفى ودفنها يوم 30/ 7/ 2016م دون علم وموافقة أسرة الضحية .
- عادل عبده أحمد الزوعري (27 سنة) في 13/ 7/ 2016م تم استدراجه إلى أحد المطاعم الواقعة في شارع الستين الغربي - أمام مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا - في العاصمة صنعاء ، وحضر مسلحون بعضهم بالزي العسكري والبعض الآخر مدني على متن طقم وتم أخذه بالقوة واقتياده إلى قسم شرطة (14) أكتوبر القريب من شارع الستين الغربي ، ثم تم إخفاؤه من ذلك القسم لما يقارب الشهر والنصف ، وفي يوم الاثنين 22 / أغسطس 2016م تم إشعار أسرته من قبل أحد الوجهاء أن جثته مودعة في ثلاجة مستشفى الشرطة وعند انتقال أسرته إلى ثلاجة المستشفى فوجئوا بوجود آثار تعذيب في أنحاء متفرقة من جسمه وجرح في الرقبة ناتج عن طعن بألة حادة ، طالبت أسرته السلطات المختصة بالتحقيق في واقعة قتله تحت التعذيب وكشف الجناة وإحالتهم إلى القضاء , إلا أن ذلك لم يتم .
- محمد عبدالله أبو زيد : مدرس في منطقة الحشابر - مديرية الزيدية - محافظة الحديدة غرب اليمن ,تم اختطافه من مدرسته في 2/ 1/ 2016م وتم إخفاؤه , ظلت جماعة الحوثي و صالح يوهمون أسرته أنه يعالج و طالبتهم بدفع مبالغ مالية مقابل علاجه وبعد أكثر من تسعة أشهر فوجئت أسرته بمطالبة جماعة الحوثي مبلغ (800,000 ريال) فدية مقابل تسليم جثته زعمت أنها قيمة علاج !!! وعند استلام الجثة من قبل أسرته وجدوا عليها آثار تعذيب في أنحاء مختلفة من جسمه تؤكد مقتله تحت التعذيب .
- وليد علي قاسم الإبي (26 سنة) - مدرس - في مساء الخميس 10 / نوفمبر / 2016م كان عائداً إلى بيته برفقة زوجته بعد العشاء في حي الجراف - بالعاصمة صنعاء - وبينما كان في الشارع جوار منزله تفاجأ بمجموعة مسلحين على طقمين عسكريين وأحاطوا به وحاولوا أخذه بالقوة ، وعلى صراخ زوجته تجمع أهالي الحي الذي يقطنه وليد بمن فيهم أخوته ، إلا أن ذلك لم يمنع المسلحين الحوثيين وأصروا على أخذه بحجة التحقيق معه وإعادته , حسب ما اتفق المسلحون مع من حضر من الحي , إلا أنهم نكثوا بالعهد واقتادوه إلى سجن البحث الجنائي ، و وضع في زنزانة انفرادية ومارسوا عليه شتى أنواع التعذيب ، ثم بعد انتهاء التحقيق تم تصفيته بطلق ناري في رأسه بعد ثلاثة أيام من تعذيبه , و نقلوا جثته إلى مستشفى الكويت ، وعند حضور أسرته الي المستشفى وجدوا عليها آثار التعذيب الشديد في جميع أنحاء جسمه ، وهو ما أكدته التقارير الطبية الشرعية الصادرة من إدارة الطب الشرعي بمكتب النائب العام .

قتل المعتقلين والمخفيين قسراً باستخدامهم عمداً كدروع بشرية

لم تقتصر الانتهاكات الصارخة المرتكبة من قبل جماعة الحوثيين المسلحة وحلفائهم من القوات الموالية لصالح على الاعتقالات والإخفاءات القسرية ولا على التعذيب المفضي إلى عاهات مستديمة أو الموت بل وصل الأمر إلى أبعد من ذلك بكثير، فقد تمادوا وتجرواً لقتل المعتقلين والمخفيين قسراً باستخدامهم كدروع بشرية ووضعهم قسراً في ثكنات عسكرية ومنشآت استراتيجية تعد هدفاً لما سمي بطيران التحالف العربي لغرض منعها من الاستهداف من وجهة نظر جماعة الحوثيين وصالح، ففي محافظة ذمار تم استخدام المعتقلين والمخفيين قسراً كدروع بشرية بإيداعهم مبنى حديقة جبل هران المستخدم كمخازن أسلحة مع تيقنهم من استهدافها وقصفها من قبل قوات التحالف وهو ما حدث فعلاً في يوم الخميس بتاريخ 2015/5/21م حيث قامت قوات التحالف بقصف تلك المخازن نتج عنها مقتل إحدى عشر من المدنيين المعتقلين والمخفيين قسراً والواردة أسمائهم في الجدول

يبيّن عدد وأسماء ضحايا من تم إيداعهم في مخازن مبنى حديقة جبل هران م/ذمار

م	الاسم	العمر	الصفة	المحافظة
١	إبراهيم حزام الجرشي	20	مواطن	ذمار
٢	أحمد ريباد	20	مواطن	ذمار
٣	أمين ناجي الرجوي	50	قيادي في حزب الإصلاح	إب
٤	راجو عبدالله عامر	26	مواطن	ذمار
٥	عبد الجليل عبد المعين النهاري	18	مواطن	ذمار
٦	عبدالله محمد العزي قابل	23	صحفي مراسل لقناة اليمن شباب	ذمار
٧	علي ناصر حسين الصباري	45	ناشط في حزب الرشاد	ذمار
٨	مشكل علي حسين معوضة	30	طبيب	ذمار
٩	هياش محمد الميثالي	20	مواطن	ذمار
١٠	يحيى أحمد إسماعيل حمادي	20	مواطن	ذمار
١١	يوسف عبدالله العيزري	24	صحفي ومراسل لقناة سهيل	ذمار

كما نتج أيضاً عن ذلك القصف حدوث إصابات لكثير من المدنيين المعتقلين والمخفيين قسراً لم يتم التعرف إلا على حالة واحدة فقط أما بقية المصابين لم يتم التعرف عليهم بسبب سيطرة جماعة الحوثي المسلحة والقوات الموالية لصالح للمنطقة (حديقة جبل هيران ومستشفى ذمار العام الذي أسعفوا إليه) وخوف أهالي الضحايا من بطش جماعة الحوثي المسلحة وتهديداتهم المستمرة .

- كما تم استخدام المدنيين في عدد من المحافظات كدروع بشرية ونتج عنها العديد من القتلى وعشرات الجرحى والمصابين كما في محافظة الحديدة مديرية الزيدية و محافظات لحج و إب وتعز, لم تستطع الرابطة رصدها وتوثيقها وذلك لسطوة جماعة الحوثي المسلحة وقوات صالح على تلك المحافظات ، وهو ما أكده المتحدث باسم المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة (روبرت كولفيل) في البيان الصادر في شهر فبراير 2017م أن الحوثيين استخدموا المدنيين كدروع بشرية في مدينة المخا -محافظة تعز-

وهو ما يظهر ويؤكد ارتكاب جماعة الحوثي المسلحة وقوات صالح لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وفقاً للقانون الدولي ما يستوجب مساءلتهم وإحالتهم إلى محكمة الجنايات الدولية.

السجون والمعققات الرسمية وغير الرسمية في

اليمن

إن النصوص الدستورية والقانونية في البلاد توجب على الدولة أن تكفل للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم، وهو ما أكدته المادة (48) من الدستور اليمني القائم وحظر حجز أي إنسان في غير الأماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون، كما أن القانون حظر الاعتقالات التعسفية وأوجب على النيابة العامة أن تفرج عن أي شخص قيدت حريته خلافاً للقانون، وهو ما أكدته المواد (7، 11، 13) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (13) لسنة 1994م مؤكداً أن الجرائم الماسة بحرية المواطنين أو كرامتهم أو الاعتداء على حرية الحياة الخاصة لا تسقط بالتقادم وفقاً لأحكام المادة (16) من نفس القانون، كما أكد القانون عدم جواز تقييد حرية أي إنسان أو حبسه إلا في الأماكن المخصصة لذلك قانوناً ولا يجوز للمسؤولين عن أماكن الاحتجاز والسجون قبول أي شخص فيها إلا بمقتضى أمر من السلطة المختصة قانوناً وفقاً لأحكام المادة (187) من نفس القانون، وجاء قانون تنظيم السجون رقم (48) لسنة 1991م مؤكداً ذلك بل ورتب العقاب بالحبس خمس سنوات لكل من قبل في السجن شخصاً دون أمر كتابي من المحكمة المختصة أو النيابة العامة وفقاً لأحكام المادة (41) منه، ومع وجود تلك النصوص القانونية الملزمة والواجبة التنفيذ إلا أن جماعة الحوثي المسلحة والقوات الموالية لصالح تجاهلها وتعمدت مخالفتها لاسيما بعد اجتياح العاصمة صنعاء في 21/9/2014م وقيامهم بحملة اعتقالات مكثفة حيث قام المسؤولون على السجون وأماكن الاحتجاز الرسمية باستقبال المعتقلين والمخفيين قسراً بدون أوامر قضائية وفقاً للقانون، وأصبحت تلك السجون مكتظة بالمتحجزين والمعتقلين وأصبحت وضع السجون الرسمية غير قادرة على استيعاب الكم الهائل من المعتقلين الذين ازداد عددهم يوماً بعد يوم، الأمر الذي جعل سلطة الأمر الواقع (جماعة الحوثي وحلفائهم) يلجأون إلى استحداث أماكن احتجاز في المرافق العامة وإنشاء سجون خاصة اكتظت بالمعتقلين والمخفيين قسراً.

وأصبح وضع السجون، وأماكن الاحتجاز والمعتقلات الرسمية وغير الرسمية في حالة مزرية لا تطاق إنسانياً وأخلاقياً وصحياً وبيئياً، وأصبحت مكتظة بالمعتقلين والمخفيين قسراً، وتفشت الأمراض والأوبئة المختلفة، مما يعد كارثة إنسانية في حق المعتقلين والمخفيين قسراً اليمنيين داخل وطنهم في ظل صمت المجتمع الدولي الذي لم يحرك ساكناً تجاه تلك الانتهاكات حيث بلغ إجمالي عدد السجون وأماكن الاحتجاز والمعتقلات الرسمية والخاصة غير الرسمية (484) سجن ومعتقل في مختلف محافظات الجمهورية منها (227) سجن حكومي و (10) سجون سرية و (247) سجن مستحدث، فقد تم استخدام المنشآت و المرافق العامة كسجون مستحدثة (27 مشافي طبية - 49 جامعات حكومية وخاصة - 99 مدارس حكومية وخاصة - 25 ملاعب و نوادي رياضية - 47 مباني قضائية).

الجدول رقم (11) يوضح عدد السجون وأماكن الاحتجاز والاعتقال الرسمية والخاصة غير الرسمية في كل محافظة.

يبين عدد السجون وأماكن الاحتجاز والاعتقال الرسمية والخاصة غير الرسمية في كل محافظة

الإجمالي	سجون سرية	سجون مستحدثة					سجون حكومية (سجون مركزية ومراكز شرطة)	المحافظة
		مباني قضائية	ملاعب ونوادي رياضية	مدارس حكومية وخاصة	جامعة حكومية وخاصة	مشافي طبية		
59	2	2	4	9	6	4	32	أمانة العاصمة
21	0	4	1	6	0	1	9	صنعاء
19	0	2	2	4	3	1	7	عدن
14	0	0	0	6	0	0	8	مأرب
26	0	3	2	6	3	1	11	عمران
28	1	3	2	5	3	1	13	البيضاء
14	0	2	1	2	2	1	6	لحج
23	1	2	1	4	2	1	12	الحديدة
28	0	2	2	10	2	1	11	تعز
51	1	4	2	6	4	3	31	إب
18	0	2	0	3	2	1	10	شبوة
25	0	3	0	8	4	2	8	الجوف
62	1	7	4	10	9	5	26	ذمار
19	0	2	1	4	2	1	9	الضالع
34	1	2	1	5	2	1	22	حجة
30	3	4	1	7	4	2	9	صعدة
13	0	3	1	4	1	1	3	أبين
484	10	47	25	99	49	27	227	الإجمالي

وقد كانت النسبة الأعلى في عدد السجون لمحافظة ذمار بـ(62) سجن رسمي وغير رسمي كونها نقطة إلتقاء المسافرين من عدة محافظات، ويتم اختطافهم من النقاط المنتشرة في الطرقات، تليها أمانة العاصمة بـ(59) سجن رسمي وغير رسمي، باعتبارها عاصمة الدولة و فيها أكبر عدد من السياسيين والمعارضين، ثم محافظة إب بعدد (51) سجن، ثم محافظة حجة بـ(34) سجن رسمي وغير رسمي، وهو ما يشير إلى استباحة تلك الجماعة لحقوق وحرية المدنيين وانتهاك صارخاً لحقوق الإنسان.



الفدية المالية

من المعروف أن أهالي المعتقلين والمخفيين قسرا بعد اعتقال أبنائهم يمرون بظروف صعبة ,وأوضاع سيئة لا سيما إذا كان المخفي أو المعتقل العائل الوحيد للأسرة , ويكون لديهم بعد الإعتقال رغبة عارمة في إنقاذ ذويهم من الإعتقال والإخفاء القسري واستعدادا لبذل الغالي والنفيس من أجل ذلك رغم الظروف المالية الصعبة وانعدام الدخل وقلة الرزق . التي يعاني منها أهالي المعتقلين خاصة والمواطن اليمني بصفة عامة . لا سيما بعد اجتياح صنعاء ، نتج عنها إغلاق الشركات وتوقف المصانع وتعثر المؤسسات العامة والخاصة وافتقار أغلب المواطنين لمصادر أرزاقهم .

وفي ظل هذه الظروف والمعاناة التي يعاني منها الشعب اليمني بصفة عامة تزداد المعاناة أكثر وأكثر لدى أهالي المعتقلين والمخفيين قسرا باعتقال واخفاء ذويهم وانهماكهم في البحث المضني عنهم لمعرفة مصيرهم ومكان تواجدهم ، ونتج عن ذلك ظهور معاناة أخرى بظهور سماسرة الإعتقال والإخفاء الذين يدعون معرفة أماكن تواجدهم وقدرتهم على الوصول لمصدر القرار والإفراج عنهم وخصوصا ان اغلبهم يعملون كمشرفين مع جماعة الحوثي و صالح أو أنهم من ذوي الشأن والجاه في الجماعة ويطلبون مبالغ ضخمة مقابل تحقيق ذلك مستغلين الظروف النفسية والمعنوية التي يمر بها أهالي المعتقلين والمخفيين قسرا , وبعد توفير المبلغ بصعوبة بالغة وتسليمه للسماسرة والذين غالبا ما يحددوا فترات زمنية ومواعيد كثيرة وبعد نفاذها دون الإفراج يجد أولئك الأهالي وذويهم أنهم وقعوا فريسة لخداع ونصب واحتيال أولئك السماسرة وهو ما زاد في معاناتهم وألامهم وأوجاعهم ، والجدير بالذكر ان هناك حالات قليلة صدق فيها أولئك السماسرة وافرح عن بعض المعتقلين ولكن في كلا الحالتين فإن اختطاف أناس مدنيين من منازلهم ومقار عملهم ثم المطالبة بمبالغ مالية للإفراج عنهم يعد جريمة بحد ذاتها , وسنورد بعض الحالات التي وقعت فريسة لأولئك السماسرة على سبيل المثال لا الحصر , مع العلم أننا سنقوم بترميز أسماء الضحايا حماية لهوية أصحابها وحرصا على سلامتهم وذلك على النحو التالي :

أ. ق. د : اعتقل في 26/8/2015م وأودع في سجن المنطقة الغربية بأمانة العاصمة ثم نقل إلى البحث الجنائي وبعد ذلك طلب من والدته مبلغ (800,000 ريال) لإخراجه وبعد تسليمهم المبلغ لم يتم الإفراج عنه حسب الوعد بل تم نقله إلى سجن احتياطي هبرة وبعد أن أصبح في هذا السجن طلب مرة أخرى من والدته مبلغ مليون ريال مقابل إخراجه من المعتقل ومع ذلك لم يفرج عنه ولا زال معتقل في سجن احتياطي هبرة حتى كتابة هذا التقرير.

ج. ح. أ : تم إختطافه بتاريخ 5/8/2015م وتم إخفائه لمدة ستة أشهر في سجن خاص (مسجد زين العابدين بمنطقة حزيز) ، وبعد معرفة أهله بمكان إعتقاله طلب منهم مبلغ تسعمائة ألف ريال مقابل إخراجه وتم دفع المبلغ إلا أنه لم يتم الإفراج عنه ولا زال رهن الإعتقال حتى كتابة هذا التقرير.

ن. أ. م : وهو أحد الإعلاميين وقد اقتحم مسلحي جماعة الحوثي وصالح منزله الكائن في الحصبة بعد عصريوم الثلاثاء 9/2/2016م وفتشوا منزله ولم يجدوا شيئاً ثم قاموا باختطافه وإيداعه قسم الأحمر، ثم توسط أحد قياداتهم بإطلاق سراحه مقابل دفع مبلغ وقدره نصف مليون ريال يماني حيث وأن وضعه المادي متحسن ، ووالده أيضاً ميسور مادياً ، استطاع تدبير المبلغ وخرج من السجن في يوم الثلاثاء 23/2/2016م ، ويقول انه إلى الآن لا يعرف تهمة محددة لاعتقاله سوى من أجل دفع الفدية المالية .

وهناك الحالات الكثيرة التي تم إبتزازها واستغلالها تحت مبرر الإفراج عن المعتقلين البعض القليل منهم تم الإفراج عنهم والكثير لم يتم الإفراج عنهم لم يستطع ذويهم الإفصاح عنها وتوثيقها خوفاً من بطش سلطة الأمر الواقع في صنعاء وخشية الإضرار بمعقليهم داخل سجون جماعة الحوثي وصالح .

الانتهاكات التي تعرضت لها فعاليات رابطة أمهات المختطفين

وخلال رحلة معاناة طويلة تعارفت مجموعة من الامهات الباحثات عن حرية أبنائهن المعتقلين على أبواب السجون وقررن توحيد جهودهن الرامية لإطلاق سراح فلذات أكبادهن من سجون جماعة الحوثي وصالح, وقمن بتأسيس رابطة أمهات المختطفين و في يوم الإثنين الموافق 2016/4/18م انطلقت أول فعالية للرابطة وهي وقفة سلمية أمام مقر بعثة الأمم المتحدة بالعاصمة صنعاء معلنة بذلك تدشين رابطة أمهات المختطفين , وقد نفذت الرابطة عددا من الفعاليات والأنشطة الحقوقية طالبين من خلالها بالإفراج عن ابنائهن وعدم تعذيبهم في السجون والمعتقلات .

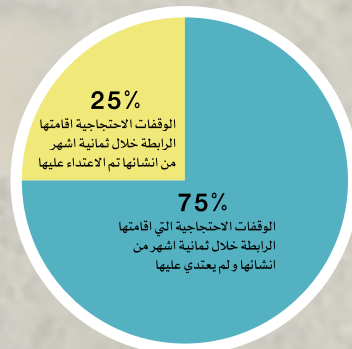
وقد نفذت الرابطة من تاريخ انشائها وحتى 2016 / 12 / 31 م (46) فعالية كان منها: (40) وقفة احتجاجية , و (4) حملات الكترونية , واقامة سلسلة بشرية واحدة , وفعالية واحدة (توقيع عريضة صناعة سلام) بالإضافة الي الحملات الإعلامية التي تقدر ب (27) حملة إعلامية و (3) بيانات و بلاغات صحفية , و تحرير (28) رساله وجهت لشخصيات اعتبارية محلية ودولية .

وبحسب الجدول رقم (12) فقد تعرضت (10) وقفات احتجاجية من أصل (40) وقفة اقامتها الرابطة في امانة العاصمة صنعاء الي اعتداء من قبل مسلحي جماعة الحوثي و صالح بنسبة 25% من اجمالي الوقفات الاحتجاجية أي ربع الوقفات الاحتجاجية تعرضت للاعتداء .



الوقفات الاحتجاجية لرابطة أمهات المختطفين و نسبة الاعتداء عليها

الوقفات الاحتجاجية التي اقامتها الرابطة خلال ثمانية اشهر من انشائها ولم يعتد عليها	الوقفات الاحتجاجية التي اقامتها الرابطة خلال ثمانية اشهر من انشائها تم الاعتداء عليها	اجمالي الوقفات خلال ثمانية اشهر	الوقفات الاحتجاجية
30	10	40	العدد
75%	25%	100%	النسبة



الوقفات الاحتجاجية لرابطة أمهات المختطفين و نسبة الاعتداء عليها

وكانت سبع من تلك الوقفات المعتدى عليها مطلبها الرئيسي هو إطلاق سراح المعتقلين ووقفين كان مطلبها الرئيسي هو التنديد بمقتل عددا من المعتقلين جراء تعرضهم للتعذيب الشديد في سجون جماعة الحوثي وصالح ووقفة واحدة كان مطلبها الرئيسي هو تطبيق قرار العفو العام الصادر من المجلس السياسي، والذي لم يتم تنفيذه على أرض الواقع وإنما كان الغرض منه هو الإستهلاك الإعلامي فقط، حيث زادت وتيرة حملات الإعتقالات بعد هذا الاعلان. وتنوعت الإعتداءات التي مارستها جماعة الحوثي وصالح على تلك الوقفات فضربوا الأمهات بأعقاب البنادق، وسحبوا الخمارات والبراقع من على المشاركات وتلفظوا على الأمهات بأبشع الالفاظ الغير أخلاقية، وتمت و مصادرة تلفوناتهم، ومحاولة إختطاف بعض الأمهات المشاركات في الفعاليات. والجدول رقم (13) يوضح بشكل اكثر تفصيلا تلك الوقفات التي تعرضت للاعتداء .

يبين وقفات رابطة أمهات المختطفين التي تعرضت للاعتداء من قبل مسلحي جماعة الحوثي و صالح خلال عام 2016م

م	نوعية الفعالية (وقفة - مسيرة - اعتصام الخ)	المطالب الرئيسية للفعالية	تاريخ الفعالية	مكان الفعالية	نوعية وطريقة الاعتداء	نتائج الاعتداء
1	وقفة	المطالبة بإطلاق سراح المختطفين	2016/5/12	سجن هبره	التشديد الامني وقطع الشوارع واختطاف عدد من سائقي الباصات وسائقي سيارات الاجرة الذين أوصلوا الأمهات إلى مكان الوقفة	تم احتجاز البعض منهم لمدة 16 والبعض لمدة 18 ساعة والعض 10 أيام ولم يخرجوا إلا بضمانات وصلت بعضها إلى 100 ألف وتم التحقيق معهم
2	وقفة	المطالبة بإطلاق سراح المختطفين	2016/5/31	أمام النائب العام	اختطاف أحد المحامين المتواجدين في الوقفة وكذا التهمج والاعتداء على إحدى المشاركات في الوقفة بعقب البندق أثناء محاولتها تصوير لحظة إختطاف المحامي	تم إختطاف المحامي لمدة شهر تقريباً ونتج أيضاً إصابة برضوض للمشاركة التي حاولت تصوير إختطاف المحامي
3	وقفة	المطالبة بإطلاق سراح المختطفين	2016/6/9	أمام النائب العام	التهمج والاعتداء على الوقفة من قبل العشرات من النساء من أتباع وأنصار الحوثي ومحاولة الاعتداء على الأمهات بالضرب	إصابات ورضوض وجروح من الدرجة الثانية
4	وقفة	المطالبة بإطلاق سراح المختطفين	2016/6/9	أمام مقر نقابة الصحفيين	منع مسلحين ووقفة أهالي الصحفيين أمام مقر نقابة الصحفيين وتهديد هن لفظياً	عدم استكمال الوقفة
5	وقفة	نددت بمقتل عدداً من المختطفين جراء تعرضهم للتعذيب الشديد في سجون الحوثي	2016/8/25	أمام سجن السياسي	هدد مسلحون بفض الوقفة	خوف الأمهات على أنفسهن وأبنائهن
6	وقفة	المطالبة الإفراج الفوري عن المختطفين	2016/9/17	أمام النائب العام	تهديد الأمهات إذا لم يتركن الوقفة والاعتداء على سائقي السيارات والدراجات النارية الذين حاولوا تصوير الوقفة	التهديد للسائقين بالسجن وخوف الأمهات
7	وقفة	المطالبة بتطبيق قرار العفو	2016/10/6	أمام مكتب الأمم المتحدة	تهديد الأمهات بعد حضور عدد من الأطقم التي تحمل مسلحين والتلفظ عليهم بالفاظ بذيئة	الخوف والقلق على أنفسهن وأبنائهن
8	وقفة	المطالبة بإطلاق سراح المختطفين	2016/10/24	أمام مقر إقامة بعثة الامم المتحدة	الاعتداء على الأمهات بالضرب بأعقاب البنادق وضربهن ومصادرة التلفونات وسحب الخمارات والبراقع والتلفظ على الأمهات بأبشع الالفاظ الغير أخلاقية ومنع الأمهات من إقامة الوقفة	إصابات ورضوض وجروح من الدرجة الثانية مصادرة التلفونات الشخصية لبعض الأمهات منع الأمهات من إقامة الوقفة
9	وقفة	المطالبة بإطلاق سراح المختطفين	2016/11/3	أمام مقر الامم المتحدة	اعتداء ومنع تنفيذ وقفة رابطة الامهات بالتهجم على الوقفة وسحب اللافتات والسب والشتم للأمهات	سحب اللافتات ومنع إقامة الوقفة
10	وقفة	التنديد بازدياد وتيرة قتل المختطفين تحت التعذيب	2016/12/5	أمام مبنى أمانة العاصمة	محاولة طقم ومسلحين فض الوقفة وسحب اللافتات من المشاركات	سحب اللافتات ومنع إقامة الوقفة

و اما علي المستوى الفردي فقد تعرضت الكثير من الامهات المشاركات في الوقفات لعدد من الإعتداءات والإنتهاكات , و سنورد بعض الحالات على سبيل المثال لا الحصر وللعلم سيتم ترميز الأسماء حماية لأبنائهن الذين مازالوا معتقلين في سجون ومعتقلات جماعة الحوثي و صالح و خوفا من بطش السجانين اذا علموا ان أم معتقل معين ادلت بشهادة ضد هم او سجلت انتهاكا قاموا به :

- (ث . أ . ن) تقول في يوم الاثنين 24 / 10 / 2016م في حدود الساعة العاشرة والنصف وعندما بدأنا الوقفة الإحتجاجية ورفعنا اللافتات جاء طقمين ووقفوا أمامنا فيها مسلحين عسكريين ومدنيين بأسلحتهم , وعلى الطقمين شعارات الحوثي قاموا بالتهجم علينا والاعتداء بالضرب والشتم بأقذع الألفاظ واتهامنا بأعراضنا وشرفنا ، ضربني أحد المسلحين في جنبي وظهري حتى أسود , من كثرة الوجع بكيت , وهناك نساء كانوا يحاولوا أخذهن فوق الطقم بالقوة , وأخريات نزعوا عنهن البراقع وسلبوا منهن التلفونات وظل الاعتداء حتى الساعة الحادية عشر والنصف ظهراً .

- (أ . ع . غ) تقول أثناء استعدادنا للوقفة أمام مقر إقامة المبعوث الأممي في فندق شيراتون بتاريخ 24 / 10 / 2016م توقف أمامنا طقمان فيهما شعارات الحوثي , كان فيهما مسلحون مدنيون وعسكريون وقاموا بالإعتداء علينا بالضرب والشتم والسب , والتهديد بالقتل , وتصفية أقرابنا , وقاموا بنزع البراقع عن بعض النساء , وسلب تلفونات البعض الآخر , كما حاولوا اعتقال البعض منا .

- (م . ص . ع) تقول بالنسبة لي شخصياً حضرت كل الوقفات التي حدثت فيها الاعتداءات تقريباً .. وغالباً كنت أحاول تهدئة الوضع للمحافظة على سلامة الأمهات من بطش المسلحين والتفاوض مع المسلحين وتذكيرهم بأن الأمهات هن أمهات اليمنيين جميعاً , لكن ما كنت أسمع من كلمات موجهة لنا تمس أعراضنا أو مكاتتنا ومكانة عائلاتنا كانت تسبب لي الحزن الشديد كيف تجرؤوا على ذلك , وحالة احباط من تخاذل رجال اليمن في الدفاع عنا , أما رؤيتي للاعتداءات الجسدية خاصة لأمهات كبيرات في السن فقد أبكاني بكاء شديدا لأنهن أمهات ومناضلات ولا بد أن نضعهن فوق الرأس تاجا تفتخر به اليمن كلها , ما حدث للبعض من ملاحقة بالسيارات فقد أبقاني في قلق كبير وصدمة عظيمة , وبقيت طوال الوقت أحاول التواصل معهن لمعرفة الوضع , وما الجريمة التي استحققت ذلك هل هو الدفاع عن حق أبناءهن في الحرية ؟

إنه إجرام ما بعده إجرام .

- (ن . ف . ر) ثلاث مرات يتعرض سائق والمركبات التي توصلنا لمكان الوقفة للاختطاف بمجرد نزولنا منها ومن أكثر المواقع ألما وقفنا أمام مكتب النائب العام بتاريخ 9 / 6 / 2016 حيث فوجئنا بمجاميع نسائية تخرج من مكتب النائب العام وتقوم بسحب لافتاتنا , وترديد الصرخة الحوثية , والإشتباك معنا وقد حاولنا تجنب الإشتباك معهن ولكنهن كن مصرات على عراق الأيدي مما اضطرنا للانسحاب خوفا من تصعيد الموقف إلى أكثر مما وصل إليه .

ختاماً

إن رابطة أمهات المختطفين سعت جاهدة لإبراز ما تعرض له أبناءهن وأزواجهن وإخوانهن من انتهاكات جسيمة، لم تستهدفهم فقط بل امتدت إلى حياتهم الخاصة وإلى أسرهم وأطفالهم وبيئتهم في مختلف محافظات الجمهورية من قبل جماعة الحوثي المسلحة والقوات الموالية لصالح .

- وإنه لمن المؤسف أن تتم تلك الانتهاكات في ظل تطور الإتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن تتم أمام مسمع ومرأى المجتمع الدولي والمنظمات المحلية والدولية التي لم تحرك ساكناً أمام تلك الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، والتي تعرض ويتعرض لها المعتقلين والمخفيون قسراً في اليمن باستخدام أجهزة الأمن والسجون الرسمية، بإمكانيات وتقنيات الدولة التي ما وجدت أصلاً لإلحماية المواطنين والحفاظ على حقوقهم وحياتهم الشخصية .

كما تنوه الرابطة بأن السلطة القضائية أصدرت عدة أوامر وتوجيهات إلى القائمين على السجون وأماكن الاعتقال بالإفراج عن المعتقلين، وبيان مصير المخفيين قسراً والإفراج عنهم، وكذلك توجيهات عديدة بإحالة المعتقلين مع أولوياتهم إلى النيابة العامة للتصرف في أمرهم وفقاً للقانون، إلا أن القائمين على تلك السجون والمعتقلات قابلوا توجيهات القضاء بالتعنت والرفض مما يكشف عن عدم احترامهم للقضاء واستهتارهم به .

في ختام التقرير نتقدم ببعض المقترحات والتوصيات إلى الجهات ذات العلاقة لتقوم بالدور المطلوب منها صيانة لحقوق الإنسان والحفاظ على كرامة المدنيين وحقوقهم في اليمن

التوصيات

لكل ما سبق بيانه وتوضيحه فإن رابطة أمهات المختطفين تخلص في هذا التقرير إلى التوصيات التالية :-

1. على المجتمع الدولي بصفة عامة والأمم المتحدة بصفة خاصة الضغط على (سلطة الأمر الواقع) بالإفراج عن المعتقلين والمختطفين قسراً دون قيد أو شرط .
2. على المجتمع الدولي ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إلزام جماعة الحوثي والقوات الموالية لصالح بالتوقف عن استمرار الإعتقالات والإخفاء القسري للمدنيين العزل , واحترام القوانين الوطنية والدولية والعمل بنصوص المواثيق والمعاهدات الدولية التي كفلت للمدنيين حقوقهم وحرّياتهم , وعدم المساس بها بأي شكل من الأشكال , وإلزامهم بالكشف عن المختطفين قسراً وبيان مصيرهم والإفراج عنهم .
3. على المجتمع الدولي ومجلس حقوق الإنسان والمنظمات الدولية والمحلية المختصة بحقوق الإنسان إدانة الإنتهاكات والجرائم المرتكبة بحق المدنيين , وإدانة القائمين بالإعتقالات والإخفاءات القسرية والأمرين بها , وتحميلهم المسؤولية الكاملة عنها وإحالتهم إلى محكمة الجنايات الدولية لارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم .
4. على المنظمات المحلية والدولية القيام بدورها المنشود في مناصرة حقوق الإنسان , ومناهضة الانتهاكات والجرائم التي ترتكبها جماعة الحوثي والقوات الموالية لصالح ضد المدنيين العزل في اليمن , والكشف عن مرتكبيها عبر وسائل الإعلام .
5. على المنظمات الدولية وبالذات منظمة الأمم المتحدة العمل على تمكين المنظمات الحقوقية الوطنية والمؤسسات الاعلامية من أداء دورها , وعدم قمعها وملاحقة اعضائها ومصادرة مكاتبها وممتلكاتها .
6. على المنظمات الدولية وبالذات منظمة الأمم المتحدة تفعيل أجهزتها المختلفة , والقيام بدور إيجابي في حماية المدافعين عن حقوق الانسان ومنهم رابطة أمهات المختطفين .
7. على لجنة التحقيق الوطنية مباشرة التحقيق في الجرائم والانتهاكات الواردة في التقرير وسائر الإنتهاكات المرتكبة في حق المدنيين العزل , والرفع بذلك إلى الجهات ذات العلاقة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة والكفيلة بالحفاظ على حقوق وحرّيات المدنيين اليمنيين .

والله من وراء القصد ،،،

صادر عن

رَبَابَةُ أُمَّهَاتِ الْمُخْتَطَفِينَ

اليمن - صنعاء

